الأمم المتحدة

A/63/157

الجمعية العامة

Distr.: General
22 July 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون

البند ٩٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير وصفا لأنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

وقد احتفل المركز بالذكرى السنوية العشرين لإنشائه في عام ٢٠٠٧. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى المجلس استعراضا مستفيضا لبرنامج أنشطته السابق والحالي بغرض إعادة تأكيد هوية المركز باعتباره مركزا إقليميا متخصصا لتشجيع وتنفيذ أنشطة نزع السلاح، وفقا لولايته وامتثالا لطلبات الدول الأعضاء في سائر أنحاء منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

* A/63/150.

180808 300708 08-43434 (A)

ولتحقيق التنسيق بين أنشطته بصورة أفضل وتلبية الأولويات الملحة للأمم المتحدة، فضلا عن تلبية متطلبات كل من الجهات المانحة والدول الأعضاء في المنطقة، قام المركز بمواءمة هيكله التنظيمي ونهجه التشغيلي مع الطلبات الناشئة والمتزايدة للدول الأعضاء في المنطقة.

وفي هذا الصدد، قام المركز بتنظيم أنشطة نزع السلاح العملية التي يضطلع بها وتعزيز تدابير نزع السلاح وبناء الثقة في إطار أربعة برامج مواضيعية هي: صكوك نزع السلاح ورسم السياسات العامة، والأمن العام؛ وتدابير الأمن الإقليمي وبناء الثقة؛ والدعوة في مجال نزع السلاح.

وقد أبرم المركز أيضا ثلاثة من أهم الاتفاقات مع المانحين حتى الآن، كما قدم مساعدات تقنية متزايدة إلى الدول بشأن قضايا متصلة بالاتجار غير المشروع في الأسلحة النارية، الذي تترتب عليه آثار كبيرة بالنسبة للأمن العام، والذي حددته الدول الأعضاء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باعتباره أكثر شواغلها الأمنية إلحاحا.

وبالإضافة إلى ذلك فمن أجل دعم سياسة ''منظومة أمم متحدة واحدة'' واصل المركز تشجيع الجهود المشتركة مع كيانات الأمم المتحدة و/أو المنظمات الدولية وغير الحكومية تعزيزا لقدرة الدول على معالجة احتياجاتها وعلى الأخص موضوع العنف المسلح.

ولعدم وجود اشتراكات مقررة من الميزانية العادية للأمم المتحدة، يعد توفير تبرعات مالية وبخاصة من أجل التمويل الأساسي، ذا أهمية حاسمة لتنفيذ أنشطة المركز. ولا تزال هذه الحالة تؤثر على استدامة الأنشطة والخدمات التي يقدمها المركز ونوعيتها.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	مقدمة	١-٢	٤
ثانيا –	عمل المركز وولايته	٣-٥	٤
ثالثا –	الأنشطة	٦-٥٥	٤
ألف –	المساعدة في تنفيذ صكوك نزع السلاح	١٤-٢١	٦
بـاء –	تحقيق أقصى قدر من الأمن العام	٢٢-٣٩	٨
جيم –	مواصلة إدماج مسائل نزع السلاح والتنمية	٤٠-٤٤	١٣
دال –	العمل على تحقيق الثقة المتبادلة	٤٥-٥٠	١٤
هاء –	الأنشطة ذات الصلة	٥١-٥٥	١٥
رابعا –	ملاك الموظفين والتمويل والإدارة	٥٦-٦٥	١٦
خامسا –	الملاحظات والاستنتاجات	٦٦-٧٠	١٩
المرفق			
	حالة الصندوق الاستئماني لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧		٢١

أولا – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٤٩/٦٢ أن يقدم إلى مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كل ما يلزمه من دعم، في حدود الموارد المتاحة، لتمكينه من تنفيذ برنامج أنشطته وفقا لولايته، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

٢ – ويقدم هذا التقرير امتثالا لذلك الطلب وهو يغطي أنشطة المركز في الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ويرد في مرفق التقرير الأول بيان مالي عن حالة الصندوق الاستئماني للمركز لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

ثانيا – عمل المركز وولايته

٣ – أنشئ مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الكائن في ليما، في عام ١٩٨٧ عملا بقرار الجمعية العامة ٦٠/٤١ ياء.

٤ – ويعد المركز جزءا من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، وتتمثل ولايته في أن يقدم عند الطلب، دعما فنيا، للمبادرات والأنشطة الأخرى التي تضطلع بها الدول الأعضاء في المنطقة من أجل تنفيذ التدابير المتعلقة بالسلام ونزع السلاح ولتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥ – وتقسم المساعدة التي يقدمها المركز إلى أربعة مجالات برنامجية مواضيعية تعكس الاحتياجات التي أعربت عنها الدول الأعضاء في المنطقة، وصكوك نزع السلاح الدولية ذات الصلة، فضلا عن رؤية وبرنامج عمل مكتب شؤون نزع السلاح. والبرامج الأربعة هي كما يلي: الأمن العام؛ تدابير الأمن الإقليمي وبناء الثقة؛ الدعوة لنزع السلاح؛ صكوك نزع السلاح ورسم السياسات العامة.

ثالثا – الأنشطة

٦ – وخلال الفترة قيد الاستعراض، احتفل المركز بالذكرى السنوية العشرين لإنشائه، واضطلع باستعراض مستفيض لبرنامج أنشطته السابقة والحالية. وأكد هذا الاستعراض مجددا هوية المركز باعتباره مركزا إقليميا متخصصا لتعزيز وتنفيذ أنشطة نزع السلاح، وفقا لولايته (انظر القرار ٦٠/٤١ ياء) وامتثالا للطلبات المقدمة من الدول الأعضاء في شتى أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضا، ركز المركز أنشطته على ثلاثة مجالات عمل رئيسية. فأولا، واصل المركز تقديم المساعدة في مجال الأمن العام، إلى الدول الأعضاء في المنطقة بناء على طلبها، وتحديدا قام المركز بإعداد أدوات معيارية لتعزيز أنشطة بناء القدرة في هذا المجال. وقد اضطلع بمبادرات الأمن العام في إطار ثلاثة اتفاقات مع الجهات المانحة الرئيسية، وهي الاتحاد الأوروبي، والوكالة السويدية للتنمية الدولية، ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

٨ - وبدعم دولي مقدم من الاتحاد الأوروبي، والوكالة السويدية للتنمية الدولية، ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، شملت مبادرات المركز توسيع نطاق عمله الرئيسي وهو دورة تدريب المدربين على أساليب التحقيق المتعلقة بالأسلحة النارية والذي أفاد أكثر من ١ ٠٠٠ من مسؤولي إنفاذ القوانين من سبعة بلدان على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية. وعلاوة على ذلك، تم سحب قرابة ٢٠ ٠٠٠ قطعة سلاح ناري من التداول في سياق المساعدة التقنية الذي يقدمها المركز إلى حكومة بيرو من أجل تدمير الأسلحة الفائضة، التي بطل استعمالها. وقدم المركز أيضا مساعدة تقنية إلى حكومتي باراغواي وأوروغواي، من أجل إدارة المخزون بكفاءة، مما يحد بدرجة كبيرة من مخاطر الانفجارات أو الحوادث ذات الصلة، ويوفر بذلك بيئة آمنة للمجتمعات المحلية التي تعيش بالقرب من مرافق التخزين في هذين البلدين.

٩ - وثانيا، قدم المركز الدعم إلى جهود الدعوة لنزع السلاح التي يضطلع بها مكتب شؤون نزع السلاح، من خلال تعزيزه لصكوك نزع السلاح الدولية على المستوى الإقليمي. ونتيجة لحلقات العمل المعنية بزيادة الوعي والدعوة، التي نظمها المركز مع شركائه، زاد تقيد الدول الأعضاء في المنطقة بصكوك نزع السلاح، من قبيل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي صدقت عليها بربادوس، وجزر البهاما، وكولومبيا.

١٠ - وثالثا، واصل المركز تقديم الدعم إلى الجهود المبذولة في شتى أنحاء المنطقة لربط قضايا نزع السلاح بالتحديات الإنمائية الأوسع نطاقا. وتحديدا، وبالتعاون مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي ومكتب اتقاء الأزمات والإنعاش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قام المركز بتيسير عقد حلقة دراسية ناقشت فيها دول المنطقة الفرعية في أمريكا الوسطى، استجابات محددة للسياسة العامة بشأن العنف المسلح.

١١ - وقام المركز، من خلال اضطلاعه بأنشطته هذه بالاتصال والتعاون مع حكومات المنطقة عن طريق وزارات الخارجية والدفاع فيها، وكذلك عن طريق وزارات الداخلية، والأمن العام، والصحة، والوكالات التعليمية والإنمائية الدولية، ووكالات المعونة. وقام المركز

أيضا بأعمال التنسيق والتعاون مع وكالات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية فيما يتعلق بعدد من الأنشطة في إطار آلية الأمم المتحدة لتنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، ميسرا بذلك عملية التخطيط المشتركة بين الوكالات، ومعززا القدرة على الإنجاز في إطار ''منظومة أمم متحدة واحدة''. وعلاوة على ذلك أدرجت برامج المساعدة التي يقوم بها المركز في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في سائر أنحاء المنطقة، وتحديدا في البرازيل وكولومبيا وكوستاريكا والجمهورية الدومينيكية وجامايكا وأوروغواي وجمهورية فنزويلا البوليفارية. وكان جل الأنشطة في هذا الإطار يرمي إلى إدماج قضايا نزع السلاح والتنمية في تدابير مساعدة الأمن العام، في هذا الميدان.

١٢ - وعزز المركز استراتيجية شراكاته مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبرنامج الإنمائي، ومنظمة الدول الأمريكية، من خلال مبادرة الأمن العام المشتركة. وقد صيغت شراكات جديدة مع مجتمع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لاستخبارات الشرطة، ودوائر الشرطة الأمريكية، ومنظمة الجمارك العالمية. وتعاون المركز مع هذه المنظمات الثلاث لتعزيز تبادل المعلومات وأفضل الممارسات بشأن قضايا الأسلحة الصغيرة والقضايا ذات الصلة، على الصعيد الإقليمي.

١٣ - وأخيرا، عمل المركز بشكل وثيق مع منظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز ودمج قضايا نزع السلاح في برنامج عمل تنمية منطقة البحر الكاريبي، ودول أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، ولا سيما في مجال العنف المسلح.

ألف - المساعدة في تنفيذ صكوك نزع السلاح

١٤ - حظيت منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمركز الصدارة فيما يتعلق بالجهود المبذولة لوضع وتنفيذ صكوك تحديد الأسلحة ونزع السلاح الرامية إلى مواجهة التحديات الأمنية الملحة التي تتعرض لها المنطقة. وفي هذا الصدد، استجاب المركز لطلبات من دول أعضاء إقليمية، تتعلق بتبادل المعلومات وبناء قدرة الممثلين الحكوميين لتلك الدول، بشأن صكوك نزع السلاح ذات الصلة.

١٥ - وركز المركز جهوده خلال الفترة المشمولة بالتقرير على تعزيز ثلاثة صكوك دولية محددة لنزع السلاح، كما هو مبين أدناه.

١ - معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

١٦ - ركز كل من المركز والأمانة التقنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، جهودهما المشتركة في مجال الدعوة من أجل تعزيز التصديق على

المعاهدة، لدى دول منطقة البحر الكاريبي وقاما بالتشاور مع ثلاثة بلدان وهي بربادوس، جزر البهاما ، وكولومبيا. وأسفرت تلك الجهود عن التصديق على المعاهدة من جانب جزر البهاما في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وبربادوس في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وكولومبيا في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وقد صدقت على المعاهدة منذ بدء جهود الدعوة المشتركة، تسعة بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

١٧ - وقد وقّع المعاهدة ما مجموعه ٢٩ دولة من بين ٣٣ من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في حين صدقت عليها حتى الآن ٢٨ دولة.

٢ - اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

١٨ - قام مكتب شؤون نزع السلاح بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي وبالتعاون مع حكومة الجمهورية الدومينيكية بتنظيم حلقة دراسية في سانتو دومينغو في آذار/مارس ٢٠٠٨ لتشجيع الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة من جانب دول المنطقة. ويندرج هذا في إطار الإجراءات المشتركة للاتحاد الأوروبي لدعم شمول تلك الاتفاقية. ويعد البروتوكول الثاني المعدل في تلك المنطقة، الذي يتناول الشواغل الإنسانية الناجمة عن الألغام الأرضية المضادة للأفراد، مهما بصفة خاصة للدول الأعضاء في الوقت الذي تختتم فيه جهودها المتعلقة بإزالة الألغام المضادة للأفراد.

١٩ - وأثناء الحلقة الدراسية، أعلنت حكومة الجمهورية الدومينيكية أنها قدمت صكوك التصديق الخاصة بها إلى الأمم المتحدة، بينما تعهد ممثلا سورينام وهايتي بأن حكومة كل منهما ستنضم إلى الاتفاقية.

٣ - الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها (الصك الدولي للتعقب

٢٠ - قدم المركز الدعم التنظيمي إلى حلقة العمل المعنية بالصك الدولي للتعقب التي قام بتنظيمها بالاشتراك مع مكتب شؤون نزع السلاح، ومع حكومة البرازيل، بالتنسيق مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، في ريو دي جانيرو، البرازيل في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وكانت الحلقة الدراسية التي حظيت بدعم من الاتحاد الأوروبي والجمهورية التشيكية وإستونيا والنرويج، ترمي إلى تعزيز التنفيذ الفعال للصك الدولي للتعقب، ووفرت

فرصة للدول، للتعرف على الصك، وأحكامه، والأدوات المتاحة لتيسير تنفيذه، من قبيل النظام الإلكتروني لتعقب الأسلحة بالإنتربول.

٢١ - وأسهم عقد حلقة العمل في الجهود المشتركة التي يبذلها مكتب شؤون نزع السلاح والاتحاد الأوروبي لزيادة الوعي بالتنفيذ الفعال للصك الدولي للتعقب وذلك بتقديم مشاركين يتناولون حالات تعقب فعلية وأفضل الممارسات بشأن إجراءات التعقب في الميدان، مستخدمين أمثلة من إحدى مدن المنطقة التي تواجه أكبر طلب لتعقب الأسلحة النارية نظرا لزيادة عدد الجرائم المنطوية على نقل الأسلحة بصورة غير مشروعة والجرائم الأخرى ذات الصلة.

باء - تحقيق أقصى قدر من الأمن العام

٢٢ - حددت دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التصدي للعنف المسلح وتعزيز الأمن العام باعتبارهما أكثر شاغلين إلحاحا. ويؤجج الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية العنف المرتبط بالاتجار في المخدرات، والإرهاب، والجريمة المنظمة، ويهدد الأمن العام. وتزداد باستمرار مؤشرات العنف المسلح التي تسببها الأسلحة النارية، وبخاصة في المراكز الحضرية الكبيرة، وبالرغم من الجهود المنسقة والجادة التي تتخذها الدول، لا تزال أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعد واحدة من أكثر مناطق العنف في العالم.

٢٣ - وفي محاولة للتصدي لهذا الاتجاه، قدمت الدول في المنطقة الدعم من أجل إنشاء إدارة للأمن العام في منظمة الدول الأمريكية. واضطلعت الدول أيضا بمبادرات وطنية عملية عديدة تتعلق بنزع السلاح، خلال الفترة قيد الاستعراض، من قبيل زيادة تدريب دوائر إنفاذ القانون، وزيادة المشاركة في تدمير الأسلحة النارية، والذخائر والمتفجرات، وإحكام الرقابة على الحدود، وإنشاء لجان متعددة القطاعات معنية بالأسلحة النارية، وإجراء حملات لزيادة الوعي بأثر إساءة استخدام الأسلحة النارية؛ واستعراض التشريعات الوطنية المتعلقة بالأسلحة النارية ومواءمتها مع الصكوك الإقليمية والدولية ذات الصلة.

٢٤ - واستجابة للطلب المتزايد من جانب الدول الأعضاء للحصول على المساعدة من أجل تنفيذ تدابير تتعلق بنزع السلاح المتصلة تحديدا بشواغل الأمن العام، اضطلع المركز بعدد كبير من الأنشطة خلال فترة إعداد التقرير هذه، من أجل تعزيز القدرات الوطنية، وتوفير فرص الترابط الشبكي، وتعزيز الهياكل الأساسية لأغراض التنسيق والتعاون على الصعيدين الوطني والدولي، كما هو مبين أدناه.

١ - صكوك الأسلحة النارية

٢٥ - عقد الاجتماع الثاني للدول الأطراف في اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة، في مدينة مكسيكو سيتي، في ٢٠ و ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٨، وتزامن ذلك مع الذكرى السنوية العاشرة للتوقيع على الاتفاقية.

٢٦ - وبهذه المناسبة، أصدر المركز طبعته الثانية من الدراسة التشريعية المقارنة، التي أعدت بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والبرنامج الإنمائي، وتستعرض الدراسة التشريعات الوطنية المعنية بالأسلحة النارية في ٣٠ بلدا، وتقارنها بالصكوك الإقليمية والعالمية. وتستخدم هذه الأداة المرجعية التكميلية من جانب أعضاء البرلمانات في المنطقة للمساعدة على تنقيح التشريعات الوطنية لكي تنسجم مع الصكوك الإقليمية والدولية المتعلقة بالأسلحة النارية.

٢٧ - ويقدم المركز المساعدة القانونية إلى الدول في المنطقة، وفي هذا الصدد، تفيد الدراسة المقارنة كأداة مرجعية رئيسية توفر لها تحليلا معياريا لتشريعاتها الوطنية المتعلقة بالأسلحة النارية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم المركز تلك المساعدة إلى ست من الدول الأعضاء في المنطقة هي: بنما، بوليفيا، بيرو، جامايكا، الجمهورية الدومينيكية، وكوستاريكا. وقد ساعد هذا الجهد الدول التي تجري فيها مناقشات في مجالس الشيوخ تتناول إصلاح قوانين الأسلحة النارية على إدراج مختلف المتطلبات الواردة في الصكوك الدولية للأسلحة النارية، عند صياغة مشاريع القوانين الوطنية قيد الاستعراض. وقد وردت أيضا طلبات إضافية من دول أخرى في المنطقة للحصول على المساعدة.

٢ - تدمير الأسلحة وإدارة مخزونات الأسلحة

٢٨ - عملا بقرار الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية رقم ٢١٠٨ (XXXV-O/05))، المتعلق بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بهما من جميع جوانبه، طُلب من المنظمة ومن المركز إعداد دورات بشأن أفضل الممارسات في مجال تدمير الأسلحة وإدارة المخزونات. وفي هذا الصدد، نُظمت في ليما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ حلقة عمل وطنية لـ ٦٠ من مسؤولي إنفاذ القانون المشاركين في التحقق من فوائض الأسلحة النارية المصادرة التي سُحبت من الخدمة، وتدميرها. وأعقب حلقة العمل تدمير ٧ ٧٧١ قطعة سلاح في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وكذلك تدمير ٧ ٠٠٠ قطعة سلاح إضافية في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، و ١٣ ٧٥١ قطعة سلاح في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

والمتوقع أن يتم تدمير ما مجموعه ٤٢ ٠٠٠ قطعة سلاح أثناء عملية التدمير المتعاقبة الجارية هذه.

٢٩- ونتيجة لهذه الحلقة، قررت حكومة بيرو، اعتماد منهجية وفرها المركز لأعمال التدمير الوطنية في المستقبل، كي تضطلع بها وزارة الداخلية. وبصورة مماثلة، نظمت حكومة باراغواي، باستخدام منهجية قدمها المركز، مناسبات عديدة لتدمير الأسلحة النارية.

٣٠ - وأخيرا، جرى تحسين الأمن في عدد من مرافق تخزين الأسلحة النارية في شتى أنحاء المنطقة، نتيجة لمساعدة تقنية بشأن إدارة مخزونات الأسلحة مقدمة من المركز إلى الدول. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكمل المركز برامج المساعدة المقدمة إلى حكومتي باراغواي وأوروغواي، لتحسين أمن مرافق الأسلحة النارية ومرافق تخزين الذخيرة والمتفجرات. ووفرت أيضا مبادئ توجيهية بشأن الإدارة المتكاملة الآمنة والمأمونة في تلك المنشآت.

٣ - بناء القدرة الوطنية

٣١ - سعيا من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية بمزيد من الفعالية واصلت دوائر إنفاذ القانون في المنطقة زيادة معرفتها وتعزيز مهاراتها التشغيلية بدعم تقني من المركز وشركائه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حصل ما يزيد على ١ ١٠٠ مسؤول من سبعة بلدان في المنطقة على تدريب معياري بشأن أساليب التحقيق وتبادل المعلومات على الصعيد الإقليمي، عن طريق دورات تدريب المدربين، التي نظمها المركز في أوروغواي، وباراغواي، والبرازيل وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وكولومبيا.

٣٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضا، تم توسيع نطاق دورة تدريب المدربين لتشمل إدارة الحدود والتحقيقات المتعلقة بالجمارك. وقد نظمت تلك الدورات لوكالات الجمارك ووكالات الحدود في الجمهورية الدومينيكية وجمهورية فنزويلا البوليفارية في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وفي حالة الجمهورية الدومينيكية، شارك أعضاء هيئة أمن الحدود البرية المتخصصة، في ثلاث دورات نظمها المركز. وفي حالة جمهورية فنزويلا البوليفارية، استضافت وكالة الجمارك الوطنية دورة مركز القيادة المشترك، وحضرها وكلاء الجمارك.

٣٣ - وقد ظهرت دلائل الأثر الإيجابي لهذه الدورات عندما بدأت الدول في تعديل ممارساتها التشغيلية في الميدان. وقد سهلت الدورات التعاون داخل الدول وزادت من الكفاءة الوطنية في التصدي للمشاكل الناشئة عن الاتجار غير المشروع في الأسلحة النارية، وذلك من

خلال تعزيز الجهود الجماعية للشبكات الوطنية للمسؤولين من الشرطة والجمارك، والقضاء، والقوات المسلحة، والكيانات الأخرى. وقد عززت هذه الدورات التدريبية أيضا الجهود الوطنية المشتركة والأنشطة الثنائية، على كل من المستويين التدريبي والتشغيلي.

٣٤ - وقدم المركز المساعدة أيضا إلى الدول في ما يتعلق بإضفاء صبغة مؤسسية على مركز القيادة المشترك الدائم، المسؤول عن تنسيق وتنفيذ دورات تدريب المدربين. وما برح مفهوم مراكز القيادة المشتركة المملوكة ملكية وطنية يعد أمرا أساسيا من أجل استدامة وتطبيق منهجيات الدورة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدى إنشاء مرافق تدريب دائمة في أوروغواي، وباراغواي، والبرازيل وكوستاريكا، إلى تيسير أعمال هذه المراكز.

٣٥ - وأجرى المركز تحليلا أساسيا للأسلحة النارية، يعد الأول من نوعه، لتقييم الوضع الحالي للأسلحة النارية في جامايكا، وتحديد الآليات القائمة للتصدي لهذه المسألة المتعددة الأوجه. وزودت الدراسة المعنية وزارة العدل والأمن الوطني وقوات الدفاع والبرلمانيين في جامايكا بمعلومات محددة لإدراجها في دورات تدريب المدربين. واستُفيد من نتائج هذه الدراسة أيضا في أنشطة أخرى تتصل بتنفيذ برنامج السياسة العامة للأمن الوطني في جامايكا، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمركز، من خلال تسهيل تصميم السياسات والأنشطة الرامية إلى التصدي للتهديدات التي تطرحها الأسلحة النارية على استقرار البلد وأمنه.

٤ - تبادل المعلومات على الصعيد الإقليمي

٣٦ - خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المركز دورة تدريبية إقليمية لتبادل المعلومات على الصعيد الإقليمي في بوغوتا، في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، رمت إلى تمكين الأوساط الإقليمية المعنية بإنفاذ القوانين من تبادل أفضل الممارسات بشأن تدابير الشفافية، وجمع المعلومات الاستخباراتية، والتعاون، بغية مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية. وقد استفيد في هذه الدورة، التي نظمت بدعم من المديرية الكولومبية لاستخبارات الشرطة، من التعاون الفني مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في كولومبيا، والإنتربول، ودوائر أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لاستخبارات الشرطة، ودوائر الشرطة الأمريكية، ومنظمة الجمارك العالمية.

٣٧ - وكان للدورة دور أساسي في إتاحة إمكانية عقد مشاورات ثنائية بشأن أساليب عمل جديدة بين البلدان، وللاتفاق على مسائل عملية محددة على مستوى العمل. ومن الآثار الأطول مدى للدورة وضع دليل لأفضل الممارسات بالاستناد إلى خبرات وإرشادات مثلي بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي والولايات المتحدة الأمريكية والأوساط الأوروبية

المعنية بإنفاذ القوانين. ومن المتوقع أن يُستخدم الدليل في المنطقة حتى نهاية عام ٢٠٠٨، وأن تجري مناقشته مجددا بين هذه الجهات خلال عام ٢٠٠٩. وقد بدأت بالفعل المناقشات بشأن سبل تعزيز هذه المبادرة الأولى للتعاون والتنسيق، لجعلها اجتماعا إقليميا يعقد بصورة متكررة.

٥ - العمل مع المجتمع المدني

٣٨ - أسهم المركز خلال الفترة المشمولة بالتقرير في توثيق الصلات بين المجتمع المدني والبرلمانيين والوكالات الحكومية لمعالجة التهديدات القائمة على الصعيد الوطني بسبب الأسلحة النارية والاتجار بها، من خلال تنظيم عدة حلقات عمل لبناء قدرات هذه الجماعات المتميزة، وذلك بمشاركة وسائط الإعلام في بعض الحالات. وقد أسفرت حلقات العمل المشتركة عن تدريب ٢٧٢ مشاركا في باراغواي وبوليفيا. وكانت هذه أنشطة ترمي إلى إيجاد حلول مستدامة لتهديدات الأمن العام، وتبادل أفضل الممارسات، والأهم، تمهيد السبيل لاتخاذ إجراءات مشتركة في المستقبل بشأن مبادرات معينة تتصل بأمن المواطنين، عن طريق تزويد السلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية بفرصة لترجمة المقترحات إلى سياسات عامة.

٣٩ - وفي جامايكا، ضم المركز ومكتب البرنامج الإنمائي جهودهما إلى الجهود المتضافرة الرامية إلى مساعدة الحكومة في وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية شاملة للحد من العنف المسلح ومنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية. واستتبع ذلك الجهد تنظيم سلسلة من الدورات وحلقات العمل الاستشارية لمنظمات المجتمع المدني وقادة المجتمعات المحلية في البلد. وعقدت أحداث دام كل منها أسبوعا في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وكذلك في أيار/مايو ٢٠٠٨، في اثنين من المراكز الحضرية الرئيسية، هما كينغستون ومونتيغو باي. وأدرج معهد المرأة للتنمية البديلة في جامايكا ضمن مناهجه الدراسية عناصر تتعلق بالأمن البشري والشؤون الجنسانية، في حين كان لجامعة جزر الهند الغربية دور أساسي في التنظيم الفني للأحداث. وسيتخذ المركز من الشراكة الناجحة بين المركز ومعهد المرأة للتنمية البديلة نموذجا يستند إليه لاتخاذ مزيد من المبادرات المتعلقة بالأسلحة النارية في منطقة البحر الكاريبي.

جيم – مواصلة إدماج مسائل نزع السلاح والتنمية

١ – إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية

٤٠ – نظم المركز، بالتعاون مع مكتب اتقاء الأزمات والإنعاش التابع للبرنامج الإنمائي والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي، حلقة دراسية للتوعية في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، في لأنتيغوا بغواتيمالا، لتبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بتنفيذ إعلان جنيف لعام ٢٠٠٦ بشأن العنف المسلح والتنمية، وإعلان غواتيمالا الإقليمي الذي تلاه بشأن العنف المسلح والتنمية لعام ٢٠٠٧.

٤١ – وركزت الحلقة الدراسية على كيفية ترجمة إعلان جنيف إلى إجراءات عملية في الميدان، وأتاحت لدول المنطقة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني فرصة لعرض بعض الإجراءات المتخذة في إطار الإعلان.

٤٢ – وآتت هذه الحلقة الدراسية نتيجتين ملموستين. أولاهما بروز توافق آراء إقليمي بشأن ضرورة المضي قدما، وتنظيم أعمال متابعة لمناقشة أنشطة أكثر تحديدا تتصل بالإعلان، فضلا عن السبل الممكنة لرصد وتقييم هذه الأنشطة. وثانيهما إعراب المشاركين عن ضرورة وضع قائمة بالأنشطة السابقة والحالية في المنطقة، يمكن أن تستخدم كأداة مفيدة لتحسين فهم الجوانب العملية لتنفيذ الإعلان. ومن المتوقع أن تناقش كلتا المسألتين بمزيد من التفصيل في اجتماع قمة إعلان جنيف لعام ٢٠٠٨، المقرر عقده في جنيف في ١٢ أيلول/سبتمبر.

٢ – العنف المسلح

٤٣ – شهدت الفترة المشمولة بهذا التقرير اختتام مشروع المساعدة المشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوستاريكا، بعنوان ”نهج متكامل للتصدي للعنف المسلح باعتباره من مشاكل الصحة العامة“. وكان لهذا المشروع، الذي تموله الوكالة السويدية للتنمية الدولية، دور أساسي في مساعدة حكومة كوستاريكا في وضع خطة عملها الوطنية لمنع العنف وتعزيز السلام الاجتماعي للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠. وقد تعاون المركز مع السلطات الوطنية في وضع مبادرات مصممة خصيصا في أربعة مقاطعات مختارة في البلد (سان خوسيه، وليمون، وسان كارلوس، وغارابيتو)، حيث اتفقت الحكومة، والبرنامج الإنمائي وكيانات أخرى على بذل الجهود لاتخاذ تدابير وقائية بالنظر إلى تطور الاحتياجات الأمنية.

٤٤ – وربما كان أهم أثر لمشروع المساعدة المعني هو مساهمته في تعزيز لجنة كوستاريكا الوطنية المتعددة القطاعات المعنية بالأسلحة النارية. كما أدى هذا المشروع دورا حافزا في تشجيع مختلف الأطراف الوطنية الفاعلة على توسيع النهج الذي تتبعه في مسائل العنف

المسلح، وعلى تعميم مراعاة القضايا الصحية في أنشطة الأمن العام بصفة خاصة. وشكل ذلك تحولا في رؤية الحكومة والمجتمع ككل بشأن كيفية معالجة مشاكل العنف المسلح. وعلاوة على ذلك، أدت المساعدة إلى توسيع نطاق العلاقات بين مختلف الكيانات الحكومية وكيانات الأمم المتحدة، التي أصبحت تعمل ''كمنظومة أمم متحدة واحدة''، مما أسهم في إضفاء الطابع المترابط والمستدام على مشاركة الأمم المتحدة في البلد.

دال – العمل على تحقيق الثقة المتبادلة

٤٥ – إضافة إلى المسائل الأمنية الوطنية والعابرة للحدود الوطنية المتأتية عن الجريمة والمخدرات غير المشروعة وحركات التمرد، لا تزال المنطقة تشهد توترات كبيرة بين الدول. ويشار في التقارير إلى أن دول المنطقة أنفقت في عام ٢٠٠٧ أكثر من ٤٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لشراء أسلحة. وقد تناول رئيس بيرو، ألان غارسيا بيريز، مؤخرا مسألة ضرورة خفض الإنفاق العسكري خلال مؤتمر القمة الخامس لرؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي، الذي عقد في ليما في ١٦ و ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٨، حيث ناشد الدول إلى الحد من إنفاقها العسكري وإعادة تخصيص الأموال لتحقيق أهداف إعلان الألفية.

٤٦ – ومراعاة لهذه الشواغل، ساعد المركز الدول في المراحل الأولى من وضع كتب بيضاء في مجال الدفاع الوطني، تستخدم لتحسين القطاع الأمني وتعزيز التعاون والتعاضد على الصعيد الإقليمي فيما بين الدول المتجاورة. ودعم المركز أيضا الأنشطة الرامية إلى تعزيز التنسيق الإقليمي لمنع الهجمات بالأسلحة البيولوجية والكيميائية.

١ – الإرهاب البيولوجي

٤٧ – سعيا إلى تيسير تدابير بناء الثقة والشفافية وتبادل المعلومات، سهّل المركز تنظيم دورة تدريبية للمسؤولين الوطنيين بشأن منع الإرهاب البيولوجي والرد السريع في حالة وقوع هجمات بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية في سبعة بلدان في المنطقة. وتولت الإنتربول في ليما إجراء دورة بناء القدرات في الفترة من ٧ إلى ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٤٨ – وكان العمل الذي اضطلع به المركز لتسهيل هذه العملية مثالا واضحا على دوره الفعال في بناء القدرات وتشجيع التعاون بين بلدان المنطقة.

٢ - الشبكة الإقليمية لتقديم المساعدة والحماية في مجال الأسلحة الكيميائية

٤٩ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، اختتم المركز الأعمال التي كان يضطلع بها بالتعاون مع حكومة بيرو ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لإقامة شبكة إقليمية لتقديم المساعدة والحماية في مجال الأسلحة الكيميائية، تتألف من قاعدة حاسوبية شبكية لجمع المعلومات المتعلقة بقدرات كل بلد، بما في ذلك الخدمات والمعدات اللازمة للحماية في حالة وقوع هجوم بالأسلحة الكيميائية. وسيستخدم المجلس الوطني لحظر الأسلحة الكيميائية في بيرو هذه القاعدة الحاسوبية، التي كان من المقرر أصلا أن تتخذ شكل شبكة إقليمية، كأداة وطنية للمعلومات المتعلقة بالمساعدة والحماية.

٣ - الكتب البيضاء المتعلقة بالدفاع

٥٠ - قدّم المركز المساعدة إلى حكومة الجمهورية الدومينيكية في صياغة مشروع مقترح لوضع الكتاب الأبيض الأول المتعلق بالدفاع. ويشمل هذا المقترح، الذي قدم إلى الجهات المانحة المهتمة بالأمر، استخدام المبادئ التوجيهية الموحدة للمركز، ويتوخى مشاركة البرلمانيين والمجتمع المدني في العملية. ومن شأن هذه المساعدة أن تروج لتوحيد سياسات وهياكل الدفاع في جميع أنحاء المنطقة وأن تكفل المزيد من الشفافية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

هاء - الأنشطة ذات الصلة

١ - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٥١ - نظم المركز، بالتعاون مع كلية الدفاع الوطني السويدية، دورتين بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في كل من البرازيل (٢٦-٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٨) وبيرو (٢٩-٣٠ أيار/مايو و ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨). واستهدفت الدورتان الأفراد العسكريين والأفراد العاملين في مجال إنفاذ القوانين، والمدربين الوطنيين للأفراد الذين سيعملون مستقبلا كحفظة للسلام، والمنظمات غير الحكومية. وقد وفرت الكلية محاضرات عن إطار المعايير وذلك بالاستناد إلى معايير عام ٢٠٠٦ المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي وضعتها منظومة الأمم المتحدة والشركاء. وتولى المركز مسؤولية تقديم محاضرات للتعريف بالصكوك الدولية لنزع السلاح ومنهجيات أفضل الممارسات لتدمير الأسلحة.

٥٢ - ومن الجدير بالذكر أنه تم لأول مرة في كلا البلدين إدراج المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في التدريب السابق للبعثة. وهيأت الدورتان أيضا للمركز

فرصة لتسهيل التعاون الثنائي بين الكلية وبلدان المنطقة في مجال التدريب العام على حفظ السلام.

٢ - ثقافة السلام

٥٣ - اختتم المركز مشروعين للمساعدة التقنية، يرميان إلى نشر رسائل لبناء السلام في بيرو. ونشط المركز ومجموعة من شركاء المجتمع المدني بقيادة مؤسسة الشفافية ''ترانسبيرينسيا''، للسنة الرابعة على التوالي، في تنظيم مبادرة ''باسكاليس''. وفي هذه المناسبة، يجتمع الأطفال واليافعون من جميع أنحاء البلد لتعزيز ''ثقافة السلام'' والقيم المدنية خلال احتفالات العيد الوطني في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٧ في بيرو. ويجمع هذا المشروع ذو النطاق الوطني السلطات البلدية وممثلي وطلاب المقاطعات المدرسية.

٥٤ - وقد دعا المركز أيضا منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) للمشاركة في مبادرة باسكاليس لعام ٢٠٠٧، مما شجع على توسيع نطاق مشاركة وزارتي الخارجية والتعليم في هذا الحدث. وقامت جميع هذه المؤسسات معا بتنسيق الإجراءات بغية إضفاء طابع مؤسسي على احتفالات باسكاليس، بحيث تصبح نشاطا مستداما في السنوات المقبلة.

٥٥ - وتشمل أنشطة المركز الرامية إلى تعزيز التوعية بالسلام أيضا الاشتراك مع اليونسكو ومركز الأمم المتحدة للإعلام في بيرو، في رعاية حلقة العمل الدولية الثانية بشأن التوعية بالسلام والتنمية، التي نظمها معهد بيرو لتحسين نوعية التعليم في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ في بيرو. وجمعت حلقة العمل هذه مسؤولين من المجتمعات المحلية ومعلمين من جميع أنحاء المنطقة، وأسهمت في تعزيز شبكة يربو عدد أعضائها على ٢٠٠ ١ من العاملين في مجال تدريس الأطفال مفهومي السلام والتنمية. وحفزت حلقة العمل الوعي بضرورة إدراج نزع السلاح ضمن مواضيع المواد والمبادرات المتعلقة بثقافة السلام.

رابعا - ملاك الموظفين والتمويل والإدارة

٥٦ - أسفر الاستعراض الواسع النطاق لبرنامج الأنشطة السابق والراهن الذي اضطلع به المركز والمشار إليه في الفقرة ٦ أعلاه عن وضع خطة استراتيجية مدتها ٤ سنوات للفترة من ٢٠٠٨-٢٠١١، أعادت تأكيد هوية المركز باعتباره مركز إقليميا متخصصا لتعزيز وتنفيذ أنشطة نزع السلاح.

٥٧ - وقد حددت أيضا الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ المجالات المواضيعية الأربعة للمساعدة ووضع البرامج المشار إليها في الفقرة ٥ أعلاه، وهي تعزيز صكوك نزع السلاح وصنع السياسات ذات الصلة، والأمن العام، والأمن الإقليمي وبناء الثقة، والدعوة في مجال نزع السلاح. وتُستمد مجالات المساعدة المحددة في الخطة الاستراتيجية أساسا من الحاجة المنشودة على نطاق واسع للتصدي لزيادة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وعمليات نقلها بصورة غير مشروعة في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في العنف وانعدام الأمن في العديد من الدول. وتستند المجالات الأربعة أيضا إلى مبادئ التعاون الدولي المقبولة على نطاق واسع، وإلى شرط توفير مجموعة متكاملة من الأدوات والآليات لتمكين الدول من معالجة مشاكل الأمن المتعددة الأوجه التي تواجه المنطقة.

٥٨ - وقد تزامنت الفترة المشمولة بالتقرير، إلى جانب الاستعراض الاستراتيجي، مع نهاية الدورات والمشاريع الطويلة الأجل الهامة التي تمولها الجهات المانحة. وبناء على طلب وتوصية من الجهات المانحة العاملة مع المركز، قام كبار المستشارين بمساعدة مدير المركز في وضع أدوات الرصد وفي إجراء عمليات تقييم لأثر برامج مساعدة الدول بعد إنجازها.

٥٩ - ونتيجة لكل من الاستعراض الاستراتيجي والتوصيات الصادرة إثر عمليات التقييم التي أجرتها الجهات المانحة، عدَّل المركز هيكل موارده البشرية من أجل تنفيذ خطته الاستراتيجية على نحو كامل.

٦٠ - وتدعو الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ إلى إعادة تحديد ملامح المناصب الحالية، فضلا عن إنشاء وظائف جديدة. وستكفل تلك التدابير أن يواصل المركز تكوين خبرته في مجال نزع السلاح لتحسين تلبية متطلبات نزع السلاح على الصعيد الإقليمي. وفي هذا الصدد، تتوفر في المركز حاليا أربع وظائف لخبراء معاونين. وسيسهم شغل هذه الوظائف إسهاما كبيرا في تعزيز قدرة الموارد البشرية للمركز.

٦١ - ووفقا لقرار الجمعية العامة ٦٠/٤١ ياء، أُنشئ المركز على أساس الموارد المتوفرة والتبرعات التي تقدمها الدول الأعضاء والمنظمات المهتمة بالأمر لتمويل أنشطته الأساسية والبرنامجية. ووردت خلال الفترة المشمولة بالتقرير تبرعات للصندوق الاستئماني للمركز بمبلغ ٧٥٦ ٢٧٢ ١ دولارا[(١)]. ويود الأمين العام الإعراب عن امتنانه لحكومات إسبانيا وبنما

(١) لعام ٢٠٠٧: إسبانيا ١٠٠ ٢٦٩ دولار؛ بنما ٠٠٠ ١ دولار؛ تركيا ٠٠٠ ٢٠ دولار؛ المكسيك ٠٠٠ ٥ دولار؛ المملكة المتحدة ٤٠١,٣٨ ٢٢٢ دولار؛ ولعام ٢٠٠٨: بيرو ٠٠٠ ٣٠ دولار؛ اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ٨٤٤,٩٢ ٤٥ دولارا؛ السويد ٨٩٤,٩٧ ٦٦٠ دولارا؛ غيانا ٠١٤,٧٧ ١ دولارا؛ كولومبيا ٥٠٠,٠٠ ٢ دولار؛ المملكة المتحدة ٠٠٠ ١٥ دولار.

وبيرو وتركيا والسويد وغيانا وكولومبيا والمكسيك والمملكة المتحدة، وكذلك للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لما قدمته من تبرعات مالية سخية ومن دعم لأنشطة المركز.

٦٢ - ويعتبر قيام حكومة بيرو بتزويد المركز بالمساهمات المالية السنوية في الوقت المناسب ضروريا لضمان استمرار عمله. وحتى تاريخه، لم يتلق المركز المساهمات التي التزمت بيرو بتقديمها فيما يخص عام ٢٠٠٧. ويحث الأمين العام حكومة البلد المضيف على مواصلة الوفاء بالتزامها بتقديم الدعم المالي والشامل للمركز. ويتضمن مرفق هذا التقرير معلومات عن حالة الصندوق الاستئماني للمركز لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٦٣ - وقد أتيح أيضا لأنشطة المركز تمويل تكميلي بمبلغ ٥٣٦ ٣٤٢ دولارا[٢] (٥٦٦ ١٠٨ دولارا من الصندوق الاستئماني لتوطيد السلام من خلال تدابير عملية لنزع السلاح؛ و ٨٢٨ ٢٠٥ دولارا من الصندوق الاستئماني لأنشطة نزع السلاح على الصعيدين العالمي والإقليمي، و ٩٧٥ ٤ دولارا من الصندوق الاستئماني لبرنامج معلومات نزع السلاح، و ١٦٧ ٢٣ دولارا من الميزانية العادية لمكتب شؤون نزع السلاح من أجل إدخال تحسينات أمنية). وقد تسنى، من خلال تقاسم التكاليف والتبرعات العينية التي قدمتها وكالات الأمم المتحدة الأخرى وغيرها من الكيانات الحكومية، تنفيذ أعمال المركز في ١١ دولة هي إسبانيا وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبوليفيا وبيرو وجامايكا والجمهورية الدومينيكية وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكوستاريكا وكولومبيا. ويود الأمين العام أن يعرب عن امتنانه لتقديم هذه التبرعات التكميلية دعما لأنشطة المركز.

٦٤ - ودعما للخطة الاستراتيجية الجديدة، وقع المركز والوكالة السويدية للتنمية الدولية اتفاقية شراكة استراتيجية مدتها ثلاث سنوات، يُتعهد فيها بتخصيص موارد مالية لمتابعة المبادرات المتعلقة بالأمن العام، بما في ذلك إنشاء ثلاث وظائف في إطار البرنامج الأساسي. ويجسد الاتفاق أيضا الممارسة الطويلة للوكالة المتمثلة في دعم مناصب الموظفين الأساسيين

---

(٢) لعام ٢٠٠٧: ٥٠٠ ٥١ من الصندوق الاستئماني لتوطيد السلام من خلال تدابير عملية لنزع السلاح (العمل التنسيقي المتعلق بالأسلحة الصغيرة)؛ و ١٦٧ ٢٣ دولارا من الميزانية العادية لمكتب شؤون نزع السلاح من أجل إدخال تحسينات أمنية؛

لعام ٢٠٠٨: ٠٦٦ ٥٧ دولارا من الصندوق الاستئماني لتوطيد السلام من خلال تدابير عملية لنزع السلاح (العمل التنسيقي المتعلق بالأسلحة الصغيرة والصك الدولي للتعقب)؛ و ٨٢٨ ٢٠٥ دولارا من الصندوق الاستئماني لأنشطة نزع السلاح على الصعيدين العالمي والإقليمي (الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة والصك الدولي للتعقب)؛ و ٩٧٥ ٤ دولارا من الصندوق الاستئماني لبرنامج معلومات نزع السلاح (قاعدة بيانات العمل التنسيقي المتعلق بالأسلحة الصغيرة).

لضمان استدامة المركز. وتشمل هذه المناصب منصب كل من نائب المدير، والمنسق التنفيذي، والمساعد الخاص.

٦٥ - ورغم هذه التطورات الإيجابية، لا تزال هناك حاجة إلى تمويل للأنشطة الأساسية. فسيواجه المركز بصفة خاصة، مع إنجاز عدد من المشاريع المحددة التي تمولها الجهات المانحة، تحديا على صعيد اجتذاب تمويل جديد لدعم موظفيه الأساسيين وخبرته البرنامجية الأساسية. وعليه، قد ترغب الدول الأعضاء في النظر في وسائل بديلة لضمان استقرار التمويل الأساسي. فمن شأن ذلك أن يتيح للمركز التركيز على إيجاد تمويل للمشاريع المتعلقة بالمسائل الاستراتيجية المتصلة بنزع السلاح على الصعيد الإقليمي. فعدم توفر الموارد المالية الأساسية اللازمة يمكن أن يمثل عقبة كأداء أمام قدرة المركز على أداء ولايته بكفاءة وعلى الاستجابة لطلبات الدول التي يتزايد تنوعها وعددها.

خامسا - الملاحظات والاستنتاجات

٦٦ - قام المركز بمواءمة هيكله التنظيمي ونهجه التشغيلي باعتماده الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، بغية الاستجابة على نحو سريع ومرن وفعال من حيث التكاليف للطلبات المتزايدة عددا وتنوعا التي تقدمها الدول.

٦٧ - وقد تمثل الإنجاز الرئيسي للمركز خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تعزيز التعاون ضمن أوساط إنفاذ القانون الإقليمية، كما تشهد على ذلك الزيادة الملحوظة في أنشطة تبادل المعلومات، واعتماد أفضل الممارسات الموحدة، وإنشاء كيانات تنسيق دائمة في سياق الأنشطة التي يضطلع بها المركز وشركاؤه. وتكميلا لأنشطة المركز في هذا المجال، قطعت الدول ومنظمات المجتمع المدني في المنطقة على نفسها تعهدا راسخا بتعزيز التنسيق والتدريب الموحد في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية، على أساس أن الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة يؤدي إلى تفاقم العنف المرتبط بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات.

٦٨ - وقد تسنى تحقيق هذه الإنجازات من خلال أمور لا غنى عنها، من قبيل قيام الدول الأعضاء، ولا سيما دول المنطقة، بتولي زمام الأمور وتقديم الدعم، وتقديم البلدان المانحة لتبرعات سخية، وتعزيز شراكات المركز مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني.

٦٩ - ولئن كانت التبرعات المخصصة لأنشطة محددة تتسم بأهمية أساسية للحفاظ على برنامج الأنشطة المقترح للمركز، فإن التمويل الأساسي لتشغيل المركز يتمتع بنفس القدر من الأهمية لكفالة مواصلة التقدم في تنفيذ البرامج في مجالات السلام ونزع السلاح والتنمية.

٧٠ - ويدعو الأمين العام الدول الأعضاء والمنظمات إلى أن تواصل تقديم دعمها وتعاونها من أجل الاستمرار في تشغيل المركز على نحو فعال.

المرفق

حالة الصندوق الاستئماني لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

(بدولارات الولايات المتحدة)

رصيد الصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥	٢٧٤ ٦٩٨
الإيرادات، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	
التبرعات*	٣ ٢٣٦ ٥٤٤
إيرادات الفائدة	١٦١ ٤٢١
إيرادات أخرى/متنوعة	١٤٧ ٠٧٧
المجموع الفرعي	**٤ ٢٤٣ ٣١٦**
النفقات خلال الفترة ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	٢ ٩٩٢ ٣٧٠
رصيد الصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	**١ ٢٥٠ ٩٤٦**

ملاحظة: تستند المعلومات إلى بيان الإيرادات والنفقات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وخلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وردت تبرعات إضافية مجموعها ٢٥٥ ٧٥٥ دولارا من بيرو (٠٠٠ ٣٠ دولار)، والسويد (٨٩٥ ٦٦٠ دولارا)، وغيانا (٠١٥ ١ دولارا)، وكولومبيا (٠٠٠ ٢ دولار)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (٠٠٠ ١٥ دولار)، واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (٨٤٥ ٤٥ دولارا).

* في عام ٢٠٠٦: وردت تبرعات من بنما (٠٠٠ ١ دولار)، وبيرو (٠٠٠ ٦٠ دولار)، والسويد (٧٣١ ٥٠٧ دولارا)، وغيانا (٠٢٠ ١ دولارا)، وكولومبيا (١٤٣ ٤ دولارا)، والمكسيك (٠٠٠ ٥ دولار)، والمملكة المتحدة (٧٠٠ ٤٣٥ دولار)، والمفوضية الأوروبية (٥٠٦ ٤١ دولارات).

في عام ٢٠٠٧: وردت تبرعات من إسبانيا (١٠٠ ٢٦٩ دولار)، وبنما (٠٠٠ ١ دولار)، وتركيا (٠٠٠ ٢٠ دولار)، والسويد (٣٧٥ ٥٦٩ دولارا)، وكولومبيا (٢٨٦ ٢ دولارا)، والمكسيك (٠٠٠ ٥ دولار)، والمملكة المتحدة (٢٩٣ ٤٥٥ دولارا)، والمفوضية الأوروبية (٣٩٠ ٨٥٨ دولارا).